

إضاءة

المصارف والضرائب الأميركية: كل على ليله

اتفاقيات منفردة مع واشنطن وسلامة يُحدّد شروط رفع السرية المصرفية

بكثير وذلك باعتماد سياسة تحوّل حذرة جداً؛ وربما حذرة أكثر من اللزوم. وفي إطار التعاون القائم - والذي ظهر أنه عند مستوى مميّز خلال الزيارة الأخيرة لمساعد وزير الخزانة الأميركية نيل وولن - يتم رفع السرية المصرفية عن حسابات كثيرة.

في هذا الإطار، يقول أحد المعنيين من القطاع المصرفي إن رفع السرية المصرفية يجوز في حالات محددة ضمن القوانين والمعايير الموجودة، وتحديداً القانون الخاص بمكافحة تبييض الأموال الصادر في عام 2001 ورقمه 318.

ويحدّد هذا القانون مهمة «هيئة التحقيق الخاصة» - وهي هيئة «مستقلة» لدى مصرف لبنان «ذات طابع قضائي» - بالاتي: إجراء التحقيقات في العمليات التي يشتبه بأنها تشكل جرائم تبييض أموال وتقرير مدى جدية الأدلة والقرائن على ارتكاب هذه الجرائم أو إحداها.

وتتمتع تلك الهيئة بالحق الحصري لرفع السرية المصرفية لصالح المراجع القضائية المختصة ولصالح الهيئة المصرفية العليا ممثلة بشخص رئيسها وذلك عن الحسابات المفتوحة لدى المصارف أو المؤسسات المالية والتي يشتبه بأنها استخدمت لغاية تبييض الأموال.

وفي الحالات المثيرة للريبة، يُطلب من الهيئة إجراء التحقيقات اللازمة، بنهايتها تتخذ قراراً نهائياً أما بتحرير الحساب المشبوه (إذا لم يتبين لها أن مصدر الأموال غير مشروع) وإما برفع السرية المصرفية عنه.

ويشدّد المصدر نفسه على أنّ حتى قانون السرية المصرفية الصادر في أيلول عام 1956، لا يتحدث عن سرية مطلقة. «في المنطق، ليس هناك سرية على الفساد والممارسات المشبوهة، بل فقط ضمن ما تسمح به القوانين». وينوّه: «طبقاً للقانون ليس مصاعماً لحماية الجرائم المالية».

وفي السياق، يقول رئيس جمعية المصارف، مكرم صابر، إن المصارف اللبنانية تحترم العقوبات ولا تتعامل مع الأشخاص المصنّفين في اللوائح المختلفة الخاصة بالإرهاب المالي أو بتبييض الأموال؛ وهناك لوائح أوروبية، عربية وأميركية...

«ليس هناك أيّ عشوائية في التعامل مع هذه القضايا» يتابع المصرفي. «نتبع قوانين صارمة وواضحة تنص على ضرورة تبليغ المحاكم عن الخلل إذا وُجد وتحول القضايا ضمن الأصول والقوانين».

المصارف، إذ شدّد على «ضرورة موافقة مصرف لبنان على النموذج الذي سيوقعه العملاء». الهدف من هذا الإشراف هو «التأكد من أن رفع السرية المصرفية هو جزئي ومحصور بضرورات التصريح للإدارة الأميركية دون تجاوز».

وفي الواقع، يتضح من التجارب حتى الآن أن إجبار المؤسسات المالية المختلفة على التصريح عن بيانات معينة ليس هيناً. فالقانون البريطاني الخاص بالأصول الخارجية (UK FATCA) يلقي معارضة شرسة من القطاع المصرفي. ويذهب بعض المحللين إلى درجة ربط نجاحه بضرورة «بذل جهود سياسية كبيرة».

على أي حال، يأتي النقاش حول رفع السرية المصرفية في لبنان، في ظل معضلة أكبر تتعلق بكيفية الحفاظ على «ميزة النظام المصرفي اللبناني» على وقع الضغوط الكثيرة التي تُمارس عليه لاحترام قرارات حظر التعامل مع أشخاص ومؤسسات معينة.

وقد أكد خبراء مطلعون أخيراً أن المصارف اللبنانية تحقّق ل واشنطن أكثر مما تريده

حسن شقراني حتى الأسبوع الماضي، كانت للال الحيرة لا تزال مسيطرة على المصارف اللبنانية في ما خصّ كيفية التعاطي مع واشنطن في موضوع تكليف الأميركيين خارج الولايات المتحدة. حيرة دفعت المصرف المركزي إلى حسم المسألة: كل بنك يصيغ اتفاقيته الخاصة مع مصلحة الضرائب لدى العم سام. ولكن هذا الخيار يعني بذل مزيد من الرقابة والتدقيق لضمان أن السرية المصرفية لا تُرفع عشوائياً.

ومنذ انطلاق النقاش حول هذه المسألة في نهاية عام 2011، جهدت المصارف اللبنانية للتوصل إلى صيغة مناسبة مع المصرف المركزي لتوحيد الصف معه واتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن. فالولايات المتحدة تطلب من المصارف في العالم التعاون معها لكشف حسابات الأميركيين لديها، بهدف فرض ضريبة على الدخل الذي يحققونه؛ وذلك في إطار قانون الامتثال الضريبي للأصول الأجنبية (FATCA).

وكانت المصارف تضغط باتجاه اتفاقية موحدة - برعاية المركزي - يتم التعاطي بموجبها مع السلطات الضريبية الأميركية، غير أن الأمور يبدو أنها ستستقرّ على وضع مختلف. ففي اللقاء الشهري الأخير بين جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أوضح الأخير أن المصرف سيصدر خلال الأسابيع المقبلة تعميماً حول هذه القضية «تشدّد على ضرورة جهوزية المصارف داخلياً للتطبيق».

وأعلمت المصارف بأنّه سيتعين على كل منها التوقيع مباشرة مع مصلحة الضرائب الأميركية (IRS) «لأن مصرف لبنان لن يدخل في اتفاقية عامة ومعقدة بطبيعتها مع الحكومة الأميركية على هذا الصعيد».

المصرفيون أكدوا في أكثر من مرحلة لـ «الأخبار» أنّ الأفضل لهم هو الابتعاد عن الشرّ الأميركي، وصولاً ربما إلى التوقف عن فتح حسابات للأميركيين ولحاملي أكثر من جنسية (بينها الأميركية). ففي حال مخالفة القانون الأميركي الذي صدر عام 2010، يحقّ للسلطات الضريبية الأميركية حجز ما قيمته 30% سنوياً من المعاملات المالية التي تُجرىها مؤسسات مالية لا تحترم هذا القانون.

غير أنّ التعقيدات التقنية في العقد - كيف يتم التوقيع على الاتفاقية - هي جزء بسيط من المعضلة. فالأهمّ هو قضية السرية المصرفية. وقد لفت رياض سلامة إلى هذه المسألة خلال اللقاء الشهري مع

المغتربون اللبنانيون في دول الخليج رهائن مقاطعة غير معلنة

بالخوف من تقلص المساعدات و«المكرمات» المهينة للبنان، لكن لدى هذه الهيئات مؤشرات اقتصادية سلبية ناجمة عن هذا القرار. فمن جهة، يعتمد الموسم السياحي بالدرجة الأولى على السياح الخليجيين، وخصوصاً على الأمراء والأثرياء منهم الذين توقفوا عن زيارة لبنان منذ نحو سنتين. ومن جهة ثانية، فإن تحويلات المغتربين في دول الخليج تمثل مورداً أساسياً تعتمد عليه كثير من الأسر اللبنانية، ويعتمد عليه الاقتصاد في لبنان. فمن أصل نحو 6,7 مليارات دولار تحوّل إلى لبنان (وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي)، هناك 70% منها مصدرها مغتربو دول الخليج، ما قد تكون له تداعيات واضحة على الاقتصاد الوطني.

هكذا يكون لبنان قد خسر الإنفاق الخليجي، ومهدد بأن يخسر جزءاً من تحويلات المغتربين في دول الخليج. فحتى الآن، يسجل أن إمارة أبو ظبي لا تعطي أي لبناني فيزا عمل أو زيارة، وهذا ينطبق على قطر والسعودية اللتين توصفان، في أوساط وزارة الخارجية، بالرأس المدبّر لكل هذه الحركة.

رغم ذلك، تروي هذه الأوساط أن اللبنانيين يمثلون العمود الفقري للأعمال في دول الخليج، علماً بأن نظام الكفيل للأعمال لا يزال قائماً في بعض هذه الدول، وبالتالي، فإن الترحيل يتعلق بمصالح الكفيل أيضاً. وحدها دبي تعدّ مستثناءً من كل هذا الأمر، ففيما تحاول هذه الإمارة ترحيل التونسيين والمصريين حالياً، لا يزال للبناني مكان هناك في وحشة الغربية.



منقسمة في لبنان حتى بين رؤساء هيئات أصحاب العمل أنفسهم؛ فمنهم من يعتقد أن «على اللبنانيين ردّ الجميل لدول الخليج» فيما يؤكد آخرون أن «هذه الدول تحديداً قامت على أكتاف اللبنانيين». الرأي الأخير يصف موضوع «ردّ الجميل» بأنه عمل «استراتيجي»، لكن أصحاب الرأي الأول يرون أن بوادر المقاطعة ظهرت إلى العلن إثر أحداث الشمال مطلع الصيف الماضي وأحداث الخطف التي بدأت قبل أسابيع. بين هذين الحدثين، أصدرت سفارات كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية والبحرين والكويت، بيانات تطلب من رعاياها مغادرة لبنان وعدم التوجّه إليه، حتى إن قطر هدّدت بطرد كل اللبنانيين الذين يعملون على أراضيها في حال تعرّض أحد رعاياها للخطف. صحيح أن قلق رؤساء جمعيات أصحاب العمل في جزء منه مرتبط

في المنطق
ليست هناك سرية
على الفساد بل فقط
ضمن ما تسمح به
القوانين



تقرير

الهيئات: نرفض السلسلة خبراء: يستعملون المؤشرات الاقتصادية لمآربهم

في البدء يعتقد هؤلاء الخبراء، أنه في البدء يجب فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن سلسلة الرتب والرواتب. فهذه السلسلة تأتي في مرحلة انعطاف تكون فيها الدولة مشغولة بتقويم أثر قرار تصحيح الأجور الأخير على الأسعار وحجم الاستهلاك وعلى الفقراء ومرونة الطلب في السوق وقدرة الدولة على التمويل السنوي. فما لا يعرفه الوزراء أن الزيادة الوسطية للمعاشات التقاعدية سيكون أثرها على الطبقة الجديدة «من النوع الذي لا تفكر الطبقة السياسية بتبعاته»، يقول أحد الخبراء. كذلك، إن هذه السلسلة تأتي في ظل غياب الإصلاحات الإدارية التي لو بدأت لفتحت الباب أمام إدخال دم جديد إلى القطاع العام. وفي المقابل، يجب على الطبقة العمالية، من أجل استدامة مكاسبها، التحول في مطالبها إلى بنية تغييرية.

التي تتناول 300 ألف شخص ستضع جميع اللبنانيين الباقين تحت نير أعباء لا قدرة لهم على تحملها. يأتي موقف هذه الهيئات مخالفاً لموقف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي أبلغ المعنيين بأن تقسيط السلسلة لن يكون له مفاعيل تضخمية هامة، ثم أبلغ سلامة هذا الأمر إلى مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان خلال لقائه الأخير معهم. لكن في الواقع، هناك مجموعة خبراء اقتصاديين يساريين وبعضهم مستشارون لدى وزراء، يرون في ما تثيره الهيئات بعض الحق، وإن كانت حقوق الإجراء في القطاع العام ليست أمراً يجب التلاعب به. فالهيئات، وفق رأي هؤلاء الخبراء، تستعمل الأسئلة المشروعة عن كلفة السلسلة على الاقتصاد الوطني في معركة إلغاء بعض الضرائب التي تطاولها مثل زيادة الضريبة على الفوائد المصرفية وضرائب التحسين العقاري والضرائب على أرباح الشركات.

كان يجب فصل زيادة غلاء المعيشة عن سلسلة الرتب والرواتب

التراكم الضريبي عليها إلى أكثر من 20%. - الضريبة على الفوائد المصرفية لا تحتل المزيد من الزيادات. - الضريبة على أرباح المصارف هي تمييزية تستثني القطاعات الأخرى ومخالفة لأصول النظام الضريبي ومبادئه. - هل هكذا يدار الشأن العام؟ فالسلسلة

وتراجع السياحة وجمود حركة الإنشاءات. - ستزداد أكلاف التعليم في لبنان بنسبة تراوح بين 30% و40%. - ستؤدي السلسلة إلى خلل في مستويات الرواتب بين القطاعين العام والخاص، فيما تعمق الخلل وتوسّع في نظام نهاية الخدمة. - الضرائب الجديدة لتمويل كلفة السلسلة تضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد وتزيد تباطؤه، نظراً إلى ضخامتها واتساع نطاقها ونطاق الفئات التي تطاولها. - اللافت أن غالبية هذه الضرائب هي غير مباشرة، رغم أن البيان الوزاري كان قد ركّز على الاتجاه للاعتماد على الضرائب المباشرة. - التوقيت تحدّ ذاته خاطئ؛ لأن الاقتصاد يمرّ بمرحلة تراجع وصلت به إلى حافة الإنكماش بسبب عدم الاستقرار وتداعيات الأزمة في سوريا. - زيادة الضريبة على الشركات سترفع

تضع الهيئات الاقتصادية، كل عزمها، في إسقاط سلسلة الرتب والرواتب. تؤكد هذه الهيئات التي تمثل أصحاب العمل أن الاقتصاد لا يتحمل كلفة السلسلة. في المقابل، يعتقد خبراء الاقتصاد أن الهيئات تستعمل المؤشرات الاقتصادية لمآربها الهادفة إلى التخلّص من الضرائب التي تطاولها مباشرة. تلخص المذكوران اللتان سلّمهما رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، أمس، للجنة الاقتصاد والتجارة بحضور وزير المال محمد الصفيدي والاقتصاد نقولا نحاس وجهة نظر الهيئات على النحو الآتي: - السلسلة ستزيد العجز في الموازنة العامة من 4 مليارات دولار إلى ما بين 5 مليارات و6,5 مليارات في عام 2013. - تأتي هذه السلسلة في وقت ترتفع فيه النفقات وتعاني فيه قطاعات الصناعة والزراعة أوضاعاً صعبة في ظل أكلاف التشغيل الباهظة وصعوبات التصدير،